صفحات
من
تاريخ القرآن

تأليف

د. عمر بن محمد عمر عبدالرحمن

صفحاتٌ
من تاريخ القرآن

جمع وإعداد:

عمر محمد عمر عبد الرحمن

غفر الله تعالى له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ ٤١ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ٤٢ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدۡ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبۡلِكَۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٖ ٤٣ وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَأَعۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ٤٤﴾

[سورة فصلت: ٤١-٤٤]

مقدمة

الحمدُ لِلَّهِ ربِّ العالمينَ، وَالصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِ الأنبياءِ وَالمرسلين، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ حَقَّ قدرِهِ ومقداره العظيم.

أَمَّا بعدُ:

فهذه ورقاتٌ فِي جَمعِ القرآن الكريم وَتدوينِهِ، وعلاقة جمع سيدنا عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحديثِ الأحرف السبعة، أَردتُ منها **تجليَّة فكرة ثبوت كتابة القرآن الكريم منذ نزولهِ على سيدنَا محمد** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِن خِلَال عرضِ فترات هذا الجمع، وخصائص كل فترةٍ معَ بيانِ ميزة جمع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي يَسَّرَ حفظَ القرآن تلاوةً وكتابة من خلال المصحف الإمام الذي احتملَ رسمه الحروف السبعة، وَقد ذَكرتُ آراء المعارضين والردِّ عليها في اشتمالِ المصحفِ على هذه الحروف مِن عدمهِ، معَ ترجيحِ رأي الفريق القائل بوجود هذه الحروف، تبعًا للرسمِ العثمانيّ واحتمالهِ لَها بشروطِهِ

التي وضعها الخليفة الراشد عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَموافقة المسلمين على هذا العمل الخالد الذي حفظَ به المسلمونَ كتاب ربهم ﷻ بعيدًا عن الزيادَةِ أو النقص إلى يومِ القيامةِ، مِمَّا يؤكّد رحمةَ الله بعبادهِ أَن أرسلَ لَهم رسولاً صادقًا وَمعه كتاب مفصّل ومنزّه عَن النقائض بعيدًا عَن التحريف.

وهذا المصحف العثماني الذي ظَلَّ وسيظل – إن شاء الله تعالى – محفوظًا إلى يومِ القيامةِ، بحفظِ الله تعالى له، كما قالَ ﷻ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، مهما تقدمت العلوم وتعددت الفنون، مِن حديْثٍ إِلَى أَحدث، وَمن وسائل ومخترعات ستخدم هذا القرآن الكريم فِي تيسير حفظهِ وسهولة تناوله وشرحه وتفسيرِهِ، بالإضافَةِ إلى الرَّدِّ عَلَى مَن يكيدونَ لَه، ويحاولونَ النيْل منه في ثبوتِ نصِّهِ، وقطعيّة حكمه، والدليل واجد نفسه للنطق: هَا هي أحدث المخترعات وأسرع الآلات تعمل في خِدمة هذا النص الخالد، تبيانًا للحقِّ في أي مكانٍ، ووصولاً إلى القرآنِ فِي أي زمانٍ، فسبحانَ الله العظيم وسع كُلَّ شيءٍ رحمة وعلمًا.

وَقد حاولتُ أَن أكون في هذا البحث متبعًا للمنهجِ الاستنباطي في جَمعِ المادةِ وصفًا وَنقلاً، ثُمَّ إيراد الأدلَّةِ على مَا أقوله أو أرجحه حَتَّى تستقيم الفكرة وتعتدل الوجهة.

وَقد جاءَ البحثُ في مقدّمة وفصلين وخاتمة (فيها النتائج التي وصلت إليها)، ثُمَّ المصادر التي اعتمدتُ عليها.

فَأَمَّا **المقدمة** فذكرتُ فيها سبب اختيار هذه الموضوع ومنهجه.

والفصل الأَوَّل عنوانه: (**جمع القرآن وتدوينه**) وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأَوَّل: جمع القرآن في عَهدِ النبي ﷺ.

- المبحث الثاني: جمع القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

- المبحث الثالث: جمع القرآن في عَهدِ عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والفصل الثاني وعنوانه: **(علاقة جمع عثمان رضي الله عنه بالأحرف السبعة)** وفيه مبحثان:

- المبحث الأَوَّل: الحروف السبعة غير منسوخَة وموجودة.

- المبحث الثاني: الرأي المختار عندي ودليله.

ثُمَّ **الخاتمة** (وفيها النتائج)، و**المصادر**.

هذا، والله تعالى ولي التوفيق، ومنه نستمدُّ العونَ والسداد.

الفصل الأول

جمع القرآن وتدوينه

جمع القرآن وتدوينه

أنزل الله ﷻ القرآن الكريم على الرسول ﷺ وحيًّا مفرقًا ومنجمًا من مبعثه ﷺ في مكة المكرمة حينما نزلت عليه أَوَّل سورةٍ في الوحيِّ المكي وهي سورة العلق المفتتحة بالأمر مِنَ الله تعالى بالقراءةِ، ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق: ١-٥]. وَسِن رسول الله ﷺ في هذه الفترة أربعون عامًا، فَظَلَّ الوحي ينزلُ عليه متتابعًا غيرَ منقطعٍ ثلاثة وعشرين عامًا، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَبِٱلۡحَقِّ أَنزَلۡنَٰهُ وَبِٱلۡحَقِّ نَزَلٗۗ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرٗا وَنَذِيرٗا ۝١٠٥ وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ لِتَقۡرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكۡثٖ وَنَزَّلۡنَٰهُ تَنزِيلٗا ۝١٠٦﴾ [الإسراء: ١٠٥-١٠٦]، إلى أَن لَحِقَ الرَّسولُ ﷺ بالرفيق الأعْلَى بِالمدينَةِ المنوَّرَةِ، وَقَد تَمَّ مَا أَرَادَهُ الله ﷻ لعبادهِ مِن تمامِ النِّعمَة وَكمال الدين في قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، فَلَا نبي بَعده، وَلَا رسالة، فهو خاتم الأنبياء، والقرآن خاتم الكتب فَلَا كِتاب

بعده؛ بَل القرآنُ مهيمن على مَا سبقه مِن كتبٍ وَمصدق لِمَا أنزل فيها قبلَ تحريفها وتغييرها، فالتوراة والإنجيل مرحلتانِ من مراحل بناء الشخصيّة الإيمانية في المجتمع الإنساني وَلَمَّا نزَلَ القرآن وانتشرت تعاليم الإسلام، أصبح الدينُ عِند الله الذي ارتضاه لعبادهِ يدينون به هو الإسلام، وأصبحت الهيمنة للقرآن والإذعان له هي تمام الإيمان، وجحودهِ أو تكذيبه كفرًا وطغيانًا، تصديقًا لقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرْقَانَ ۗ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ذُو ٱنتِقَامٍ ۝٤﴾ [آل عمران: ٣-٤]، فالفرقان أو القرآن هو دستور الحق للخلقِ، وهذا الدستور الذي أنزله الله ﷻ على نبيه ﷺ منجمًا بحسب الحوادث التي حدثت وشوهدت وكذلكَ أنزله تنبيهًا أو تعظيمًا للخير والشر، وأحيانًا للعبرة والعِظة وبناء العقيدة وتسلية قلب النَّبيِّ ﷺ والقصص وغير ذلكَ مِن أحكامٍ وقضايا وتشريعاتٍ عَلَى حسب النزول المكي ثُمَّ المدني، مصداقًا لِقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ

لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، فكانت مِن القرآنِ آيات منسوخات وناسخات، وآيات مرفوعات، وأُخرى متدرجات، فلو نزل القرآن مرة واحدة عَلَى الرسولِ ﷺ مكتوبًا دونَ تغيير أو تبديل لحدث العنت ولكثر الاختلاف وازداد اختلاط الدين على النَّاسِ، فكانت رحمة الله بعبادِهِ أن حفظه في القلوبِ إلى انقضاء زمن الوحي على الرسول ﷺ، ولقد حكى الله ﷻ ذلكَ: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢ وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ٣٣﴾ [الفرقان: ٣٢-٣٣]، فحفظَ الرسول ﷺ وَمعه المؤمنون مَا شاء الله تعالى أن يحفظهم إِيَّاهُ، وأنسى الرسولَ ﷺ والمؤمنون مَا شاءَ الله أَن يُنسيهم إيَّاه تصديقًا لقوله ﷻ: ﴿سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الأعلى: ٦-٧] إلى أَن جاءت العَرْضة الأخيرة ، وَلَحِقَ الرسول ﷺ بالرفيقِ الأعْلى، والقرآن مجموع محفوظ مكتوب على اختلافِ أنواع أدوات الحفظ والكتابة آنذاك، حسبَ مَا

اعتادَ العربُ أن يكتبوا عليه، مثل اللخاف[1]، والعسب[2]، والأكتاف[3]، والرّقاع[4]، والأقتاب[5]، وقطيع الأديم[6].

قالَ الزركشيُّ: «فثبتَ أَنَّ القرآنَ كَانَ عَلَى هذا التأليفِ – الترتيب – وَالجمع في زمنِ النَّبيِّ ﷺ وَإِنَّما ترَكَ جمعه في مصحفٍ واحدٍ لأَنَّ النسخ كَانَ يرد علَى بعضِ آياتهِ، فلو جمعه ثُمَّ رفعت تلاوة بعضِهِ لأدّى إلى الاختلافِ واختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ ثُمَّ وفق لجمعهِ الخلفاء الراشدين، من هذا المنطلق – وهو وفاة الرسول ﷺ وثبوت جمع القرآن وَكتابته وحفظهِ فِي

---

[1] اللخاف: واحدها: لُخْفة – بضم اللَّام وسكون الخاء – وهي الحجارة الرقيقة العريضة. انظر: فتح الباري لابن حجر ٩/ ٤ كتاب فضائل القرآن.

[2] العسب: مفردها عسيب، وهو جريد النخل.

[3] الأكتاف: جمع كتف، وهو عظم الكتف للحيوان.

[4] الرّقاع: جمع رقعة، أي جزء من الورق والجلد.

[5] الأقتاب: مفردها قتب، وهو الخشب الذي يركب على البعير.

[6] الأديم: الجلد المدبوغ.

حياتهِ – نستدلُّ على أَنَّ أبا بكر الصديق بجمعهِ للقرآن قد جمع مكتوبًا فجعله في مُصحفٍ وَاحدٍ، ثُمَّ أمرَ عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينَ خَافَ الاختلافَ في القراءة بنسخهِ منها إلى المصاحفِ»[1].

[1] البرهان في علوم القرآن للزركشي (١/ ٢٣٥-٢٦٠).

المبحث الأول

المرحلة الأولى: عهد النبي ﷺ

كَانت حياةُ الرسول ﷺ في مكة والمدينة وما جاورهما المرحلة الأولى لتدوين القرآن الكريم وكتابته، حيث قضى مَا يقربُ مِن ثلاث وعشرين سنة ينزل عليه القرآن الكريم ثُم يأمر بتدوينه وكتابته على وفق ما اعتادَ العربُ الكتابة عليه، من خلال الكتبة المشهورين وغير المشهورين وكذلكَ الحفظة[1] لهذا القرآن الكريم، لكن الاعتماد على حفظِ الصدور في عهد النبي ﷺ لا ينفي تثبيت حفظ السطور، فالحفظ أَوْعى علَى مَا جُبِلَ عليه العربُ مِن صفاء الذّهن وجودة القريحة في الحفظِ والاستظهار، فمعظم العرب أميون، وكذلكَ نبيهم ﷺ كما حَكى القرآن الكريم: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلۡأُمِّيِّـۧنَ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمۡ

---

[1] فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٦) باب: القُرّاء مِن أصحابِ النَّبيِّ ﷺ.

وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبۡلُ لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [الجمعة: ٢]، ومع ذلكَ فقد تعهَّدَ الله ﷻ بحفظ القرآن الكريم بتيسير حفظه وتوفير السبل لتسجيل كتابتهِ، فَلَا يُخالفُ منطوقه مكتوبه، ويظل القرآن معجزة باقية، كما قالَ الله ﷻ: ﴿إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا بَيَانَهُۥ ١٩﴾ [القيامة: ١٧ ــ ١٩]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وأنت خبيرٌ باستعجال النَّبيِّ ﷺ للوحي كي يحفظه، ويفهمه بسرعةٍ، حَتَّى هَدَّأَ الله ﷻ من استعجالهِ القرآن، بقوله: ﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ١٦ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ١٧ فَإِذَا قَرَأۡنَٰهُ فَٱتَّبِعۡ قُرۡءَانَهُۥ ١٨﴾ [القيامة: ١٦-١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا ١١٣ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۗ وَلَا تَعۡجَلۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ مِن قَبۡلِ أَن يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ وَحۡيُهُۥۖ وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا ١١٤﴾ [طه: ١١٣، ١١٤].

فهذه المرحلة التي كُتبَ فيها القرآن في حياةِ الرّسولِ ﷺ تمتازُ بالتيسير عَلَى المؤمنين في القراءةِ تبعًا لحديثِ الأحرف السبعة، فَمَا تركت هذه المرحلة قبيلة أو لغة في

شبه الجزيرة العربية ومَا جاورها إِلَّا ووسعتها تيسيرًا في القراءةِ، وتخفيفًا في الأداءِ حَتَّى تعمَّ الفائدة ويزداد الإيمان، علَى أَنَّ المقصودَ مِنَ الأحرفِ السبعةِ في الحديثِ: سبعة أَوْجه مِنَ الاختلافِ في قراءة القرآنِ متفرقة وليست مجتمعة في كُلِّ كلمةٍ أو آيةٍ، قالَ الإمام ابن حجر: «أنزلَ القرآن موسعًا على القارئ أن يقرأه على سبعةِ أَوْجهٍ، أي يقرأ بأي حرفٍ أرادَ منها على البدل من صاحبهِ»[1]، أي أَنَّ المرادَ أَن يأتي في الكلمةِ وجه أو وجهان أو أكثر حَتَّى سبعة، فقد قَبِلَ الرسول ﷺ قراءة هشام بن حكيم بن حزام التي خالفت قراءة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في القصَّة المشهورة[2]، وَقَبِلَ مِن غيرهما قراءاتهم عَلَى الرغم من اختلافها.

وَأَمَّا من قالَ بأَنَّ المرادَ مِنَ الأحرف السبعة: اللغات، أي سبعة لغة، فقد أَنكره أكثر أهل العلم – كما نقلَ ذلكَ الحافظ ابن عبد البر –.

---

[1] فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٨) كتاب: فضائل القرآن.

[2] راجعها في البرهان للزركشي (١/ ٢١١).

وتمتازُ هذه المرحلة بمعارضة جبريل عليه السلام للرسول عليه السلام واستظهاره للقرآن الكريم كل عامٍ مرة إِلَّا في العامِ الذي توفي فيه الرسول ﷺ فقد عارضه فيه مرتين.

روى مسروقٌ، عَن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن فاطمة رضي الله عنها لَمَّا أسرَّ إِليَّها النَّبيُّ ﷺ أَنَّ جبريلَ كَانَ يُعارضه القرآن في كل عام مرة، وإِنَّه عارضه القرآن هذا العام – يعني عامَ وفاتِهِ – مرتين، قالَ ابن حجرٍ: «والمعارضة مفاعلة من الجانبين كأن كلا منهما كان تارة يقرأ والآخر يستمعُ»[1]، فكانت العرضة الأخيرة مرتين لتوقيف الرسول ﷺ عَلَى مَا ثبتَ في اللوحِ المحفوظِ من ترتيب السور والآياتِ – كما هي في مصاحفنا الآن –؛ غيرَ أَنَّ ترتيب النزول يختلف عَن ترتيب التلاوة[2]، فترتيب النزول كَانَ قبل العرضة الأخيرة، وَلَمَّا اكتملَ النزول أصبحت القراءة علَى حسبِ العرضة

---

[1] فتح الباري لابن حجر العسقلاني (٩/ ٤٣) كتاب: فضائل القرآن، وانظر الحديث بتمامه هناك.

[2] الإتقان للسيوطي (١/ ٦٠) ط المكتبة الثقافية – بيروت.

الأخيرة، حسب التلاوة مِن أَوَّل سورة الفاتحة حَتَّى سورة النَّاس، وَكَذلكَ تمتاز هذه العرضة باستبعاد مَا نسخ لفظه وحكمه ومَا رُفِعَ، حَتَّى يستقرَّ العمل والحفظ لدى المسلمين به، ويظل القرآن الكريم نَصًّا محفوظًا نُطقًا وكتابةً كَمَا أَدَّاهُ جبريل عليه السلام إلى الرسول ﷺ وَكَما حفظه الرسول ﷺ وَأَدَّاهُ إلى المسلمينَ، كما هو فِي اللوحِ المحفوظ عَلَى الترتيبِ نفسه الذي بينَ أيْدينا الآن دونَ نقصٍ أو زيادَةٍ، وَلَا خِلافَ عَلَى حرفٍ واحدٍ منه، بل هو هو مَا أرادَهُ الله لَنَا، ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ۝٢١ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١-٢٢]، فَلَا يتشكك متشكك ضعيف، وَلَا يُجادل مريض مغرور في ترتيبِ التلاوة وترتيب النزول فيُنادي بترتيب القرآن عَلَى حسبِ نزولهِ، فالقول فصل ومَا عداهُ هَزل، ولَا تجوز مخالفته بحالٍ مِنَ الأحوالِ، وكذلكَ ترتيب الآيات فِي المصحفِ مَا هو إِلَّا توقيف مِن جبريل عليه السلام للرسولِ عليه السلام الذي وقفه عليه الخالق ﷻ في العرضةِ الأخيرة، حينما كَانوا يكتبونَه على اللِّخاف والعسب والرقاع والعظام والأديمِ، ثُمَّ يوضع المكتوب في بيتِ الرّسولِ ﷺ، فإذا نَزَلَ عَلَى

الرسولِ ﷺ آية أو بضع آيات دَعَا من يكتب، مثل[1]: زيد بن ثابت أو غيره من الكتبةِ، وقالَ لهم: ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا، روى الإمام أحمدُ وأصحاب السنن وصححه الحاكم وابن حبان من حديثِ ابن عباس رضي الله عنهما قالَ: «قلتُ لعثمان: مَا حملكم عَلَى أَن عمدتم إلى الأنفالِ وهي من المثاني وإلى براءة وهي مِنَ المئين فقرنتم بينهما ولم تكتبوا بينهما سطر (بسم الله الرحمن الرحيم) ووضعتموها في السبعِ الطّوالِ؟» فقالَ عثمان رضي الله عنه: «كَانَ رسول الله ﷺ كثيرًا مَا ينزل عليه السورة ذات العدد، فإذا نزَلَ عليه الشيء – يعني منها – دَعَا بعضَ مَن كَانَ يكتب فيقول: ضعوا هؤلاءِ الآياتِ في السورة التي يذكر فيها كذا، وكانت الأنفال من أَوَّلِ مَا نَزَل بالمدينَةِ وبراءة مِن آخرِ مَا نَزَلَ مِنَ القرآنِ، وكانت قصتها شبيهة بها فظننتُ أَنَّها منها، فقبض رسولُ الله ﷺ وَلَم يبين لَنَا أَنَّها منها»[2]، فالآيات في

---

[1] فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢) كتاب: فضائل القرآن.

[2] راجع: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٢) كتاب: فضائل القرآن.

السور مرتبة ترتيبًا توقيفيًّا، لَا يجوز تبديله وَلَا تغييره، وَلَا تنكيسها في الصلواتِ، بمعني قراءة السورة مِن آخرها، إلى أولها، وَأَمّا قراءة سورة قبلَ سورةٍ مِنَ المصحفِ ففيه نظرٌ تبعًا للخلاف الوارد في ترتيب السور، وأكثر العلماء على أَنَّه توقيفيّ مثل الآياتِ خاصّة بعدَ العرضة الأخيرة[1].

وخلاصة القول في المرحلة الأولى لجمع القرآن – بمعنى كتابته – في عهد النبي ﷺ: أَنَّ القرآن حُفِظَ – أي سُجِّلَ – بطريقتين:

الأولى: الأداء السماعي والتلاوة مِن جبريل عليه السلام للرسول ﷺ كما قالَ الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى: ٥١]، وَمِنَ الرسول ﷺ للصحابة رضي الله عنهم فتمّ بِذلكَ تمام التلقي وَحُسن السماع مِمّا لَا يدع مجالاً للشكِّ أو الخوف.

---

[1] الإتقان للسيوطي (١/ ٦٣)، وقد عرض فيه الآراء بين التوقيف والاجتهاد، فراجعها فيه.

ثُمَّ الطريقة الثانية: الكتابة والتدوين، فاجتمعَ حفظ الصدور مع تسجيل السطور، فما أنزلت آية إلّا والكتبة جاهزونَ مستعدونَ لكتابتها كما أمرهم الرسول ﷺ في وقتهِ وفي ساعته دونَ تأخيرٍ أو تغييرٍ بليل أو نهار، فكان هذا المكتوب مجموعًا – أو كان هذا المجموع مكتوبًا – عندَ رسولِ الله ﷺ حَتَّى وفاتهِ.

وقد تواترت الرواية أَنَّه ﷺ مَات والقرآن غير مجموعٍ في صحفٍ، وَإِنّما مجموع على مَا اعتادَ عليه العربُ الكتابة عليه آنذاك، وحينما يذكر زيد بن ثابت رضي الله عنه أَنَّ رسولَ الله ﷺ «قُبِضَ وَلَم يكن القرآن جُمِعَ في شيءٍ»، فقد فسَّرَ ذلكَ الإمام الخطّابيُّ بقولهِ: «إِنَّمَا لَم يجمع الرسول ﷺ القرآن في المصحفِ»، وهذا يُفسر لفظة «شيء» في كلامِ زيد، حيث ورود النسخ وأسباب النزول، وهذا قبلَ العرضة الأخيرة[1].

[1] الإتقان للسيوطي (١/ ٥٧).

المبحث الثاني

المرحلة الثانية: جمع أبي بكر الصديق ﷺ

وبدأت هذه المرحلة الثانيَّة وهي جمعُ أبي بكر القرآنَ في مصحفٍ أو صُحفٍ مرتبة بعدَ أَن كانت متفرقة علَى أنواعٍ متنوعة مِنَ المكتوبِ عليهِ آنذاك، وَإِن شئت: جمع القرآن بينَ دفتين، أو بتعبير الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «هو جمعُ متفرقه في صحفٍ، ثُمَّ جمع تلك الصحف في مصحفٍ واحدٍ مرتب السور»[1].

والعلّة المتفق عليها في سبب هذا الجمع البكريّ للقرآنِ في مصحفٍ واحد كانت في السنة الحادية عشرة من الهجرة النبوية في خلافةِ أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أثناء حروب

[1] فتح الباري لابن حجر (٩/ ١١) كتاب فضائل القرآن.

الردّة في معركة اليمامة[1] كما روى البخاريُّ في صحيحهِ عَن زيد بن ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قالَ: «أُرسلَ إلى أبي بكر مقتل أهل اليمامة، فَإِذا عمر بن الخطاب عِندَه، قالَ أبو بكر الصديق: إِنَّ عمر أتاني فقالَ: إِنَّ القتلَ قد استحرَّ يومَ اليمامةِ بقراء القرآن، وإِني أخشى إِن استحرّ القتل بالقراء في المواطنِ فيذهب كثيرٌ مِنَ القرآنِ، وَإِني أرى أَن تأمرَ بجمعِ القرآنِ، قلتُ لعمر: كيفَ نفعل شيئًا لَم يفعله رسول الله ﷺ؟! قالَ عمر: هذا والله خير! فلم يزل عمر يراجعني حَتَّى شرحَ الله صدري لذلكَ، ورأيتُ في ذلكَ الذي رأى عمر، قالَ زيدٌ: قال أبو بكر: إِنَّكَ رجلٌ شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسولِ الله، فتتبع القرآن فاجمعه، فوالله لو كلفوني نقل جبلٍ من الجبال مَا كَانَ أثقلَ عليَّ مِمَّا أمرني به من جمعِ القرآنِ، قلتُ: كيف تفعلونَ شيئًا لم يفعله رسول

---

[1] تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي (٢/ ٢٠). وقد بدأت معركة اليمامة في السنة الحادية عشرة، وانتهت في أَوَّلِ السنة الثانية عشرة، وجميع مَن قُتِلَ فيها أربعمائة وخمسونَ رجلاً مِنَ الصحابة.

الله ﷺ؟! قالَ: هو والله خير، فلم يزل أبو بكر يُراجعني حَتَّى شرحَ الله صدري للذي شرحَ لَه صدر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فتتبعتُ القرآنَ أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال حتَّى وجدتُ آخرَ سورة التوبة مَعَ أبي خُزيمة الأنصاريّ لَم أجدها مَعَ غيرِه، ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ حتَّى خاتمة براءة، فكانت الصحفُ عِنْدَ أبي بكرٍ الصديق حَتَّى توفاهُ الله، ثُمَّ عند عمر حياته، ثم عندَ حفصة بنت عمر رضي الله عنهما»[1].

ورواية زيد هذه تثبتُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ جمعَ القرآنَ في مُصحفٍ هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وتثبت من جهةٍ أخرى مدى أهمية الشورى وأهمية الاجتهاد بين الصحابة عَلَى أحسن وجهٍ، وَإِن كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو فارس الحلبة ومظهر الإلهام في هذا الموقف العظيم ليصبح القرآن الكريم بحقٍّ كما قالَ الله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى

[1] راجع: فتح الباري لابن حجر (٩/ ١١) كتاب فضائل القرآن.

لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وينبه الله ﷻ عَلَى حفظِ كتابه في أيامِ الرسول ﷺ حينما اعتمدوا على السماعِ والحفظ والأداء موافقة لأميتهم وسريان قريحتهم، فلمَّا كَثُرت الكتابة وقلت الحافظة وضعفت الذاكرة ظهرت الطباعة بأنواعها المعهودة مِن التدوين والتصوير والتسجيل، ويخلقُ مَا لا تعلمونَ!، فحينما يقل الحفظ يزداد التدوين، ولذلكَ نهجَ أبو بكر رضي الله عنه في جمعهِ للقرآن منهجًا محكمًا سيظلّ شاهدًا على عظمةِ هذا الخليفة الراشد – بحقٍّ –، ومانعًا مِنَ الشكّ أو التطاول على صحة هذا النص القرآني المعجز إلى قيامِ الساعة، حيثُ قررت اللجنة المنتخبة المُشكَّلة للجمعِ من أبي بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أن لا يقبل من القرآنِ إِلَّا مَا كُتبَ بينَ يدي الرسول ﷺ عَلَى وفق العرضة الأخيرة، أي مَا كانَ مأذونًا فيه بالقراءةِ عَلَى وجوه القراءات السبع، وما كَان محفوظًا في صدور الرّجال، ولَا يقبل المكتوب إِلَّا بشهادة اثنين عدول[1]، وَلِذلكَ قالَ أبو بكر لعمر وزيد:

[1] فتح الباري (٩/ ١٤) كتاب فضائل القرآن.

«اقعدا عَلَى بابِ المسجدِ فمن جاءكما بشاهدين على شيءٍ من كتابِ الله فاكتباهُ»، والمقصودُ مِن كُلِّ هذا التحقيق: أَن يوافق المحفوظ المكتوب، وأَنَّ المكتوب مِنَ القرآنِ كُتبَ بينَ يدي رسول الله ﷺ، فتمَّ ذلكَ الجمع والترتيب بينَ الآياتِ والسور كما هي عَلَى العرضة الأخيرة إِلَّا آخر سورة براءة فوجداها مع أبي خزيمة – كما مرَّ في حديثِ زيدٍ السابق –، وأبو خزيمة مشهور بكنيته دونَ اسمهِ[1]، وقد شهدَ لِمَا جاءَ به من الآياتِ عمر وأبو بكر وزيد بن ثابت مِمَّا يجعلها متواترة وليست آحادًا، وكذلكَ شهدَ له ومعه عثمان بن عفان رضي الله عنه لسماعها منَ الرسول ﷺ أيضًا. وهذا غير خزيمة بن ثابت الأنصاريّ الذي وُجِدَ معه آية سورة الأحزاب، فقد جعلَ رسول الله ﷺ شهادته باثنين، فسميّ ذو الشهادتين، فهما شخصان مختلفان، قالَ ابن حجر: «هذا يدل عَلَى أَنَّ زيدًا لَم يكن يعتمدُ في جمعَ القرآنِ على

[1] فتح الباري (٩/ ١٥) كتاب فضائل القرآن. وقيل اسمه: الحارث بن خُزيمة أو ابن أوس بن يزيد بن أصرم.

علمهِ، وَلَا يقتصر عَلَى حفظهِ، لكن فيه إشكال لأنَّ ظاهره أَنَّه اكتفى مع ذلكَ بخزيمة وحْده، والقرآن إِنَّما يثبتُ بالتواتر، والذي يظهر في الجواب أَنَّ الذي أشارَ إليهِ أَن فقده فقد وجودها مكتوبة، لا فقد وجودها محفوظة، بل كَانت محفوظة عنده وعندَ غيرهِ»[1].

روى البخاريُّ[2] عَن الزهريّ قالَ: «أخبرني خارجة بن ثابت، أَنَّ زيد بن ثابت قالَ: لَمَّا نسخنَا الصحف في المصاحفِ فقدت آية من سورة الأحزابِ، كنتُ كثيرًا أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقرؤها لم أجدها عندَ أحدٍ إِلَّا مع خُزيمة الأنصاريّ الذي جعلَ رسول الله شهادته شهادَة رجلين، ﴿مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِۖ فَمِنۡهُم مَّن قَضَىٰ نَحۡبَهُۥ وَمِنۡهُم مَّن يَنتَظِرُۖ وَمَا بَدَّلُواْ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: ٢٣]».

---

[1] فتح الباري (٨/ ٥١٨) كتاب التفسير.

[2] فتح الباري (٨/ ٥١٨) كتاب التفسير.

ولقد حظى عمل أبي بكر الصديق بموافقة المسلمين جميعًا آنذاك، ولذا قالَ علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أعظم النّاسِ أجرًا في المصاحفِ أبو بكرٍ الصديق»[1].

وظلَّ المسلمونَ على هذا الجمع البكريّ دُونَ خِلَافٍ أَو تغييرٍ أَو شكوكٍ، فَالقرآن نص خَالد مكتوب محفوظ مجموع مرتب الآيات والسور في مصحفٍ واحدٍ، بقيت هذه الصحف عندَ أبي بكر إلى أن تُوفي في السنة الثالثة عشرة من الهجرة المباركة، فكانت الصحف هذه عندَ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حتَّى وفاتهِ في سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، فكانت بعدَ ذلكَ عندَ ابنته حفصة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى سنة خمس وعشرينَ من الهجرة، في خلافةِ أمير المؤمنين عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان مِن ميزات هذه المرحلة البكرية (والعمرية) أَنَّ المسلمينَ قد تعارفوا فيما بينهم في عهدِ الرسول ﷺ وما تلاه من خلافة الشيخين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن لا يُنكر أحدهم على الآخر قراءته، وهو

---

[1] فتح الباري (٨/ ١٢) كتاب فضائل القرآن.

أمر غاية في الوحدة والتسامح حسب مَا أذنَ لَهُم الرسول ﷺ في نزولِ القرآنِ الكريمِ عَلَى سبعةِ أحرف، وحسب التوسعة التي جاءت من خِلَالِ معنى هذا الحديث حيثُ جعلَ الجميع في توافق وتجانس لَا نظير لَهُ مَعَ وجود الخلافات اللغويَّة أو اللَّهجات العربيَّة المشهورة التي قد تُخالفُ لُغة قريش المكتوب بها القرآن الكريم في لفظة أو كلمة لا تغير المعنى على حسبِ مَا كتب عليه الصحف من ترك النقط والضبط بالشكلِ للكلماتِ، قالَ في الإبانة: «إِنَّ الصحابة رضي الله عنهم كان قد تعارف بينهم من عهد النبي ﷺ ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر، وذلك لقول النبي ﷺ: أُنزلَ القرآنُ على سبعة أحرف فاقرءوا بما شئتم»[1]. وأصلُ هذا الحديث مِن روايةِ البُخاريِّ عن عمر بن الخطاب قالَ: «سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورةَ الفرقان في حياة رسول الله، فاستعمتُ لقراءته فإِذا هو يقرأُ

[1] الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب (ص٤٧) تحقيق: د/ عبد الفتاح شلبي، طبعة نهضة مصر – القاهرة ١٩٧٨م.

على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله، فكدتُ أُساوره في الصلاةِ، فتصبرتُ حَتَّى سَلَّمَ، فلببته بردائه، فقلتُ: مَن أقرأكَ هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟! قالَ: أقرأنيها رسول الله، فقلتُ: كذبت؛ فإنَّ رسول الله قد أقرأنيها على غيرِ مَا قرأتَ! فانطلقتُ به أقوده إلى رسولِ اللهِ فقلتُ: إِنّي سمعتُ هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروفٍ لَم تقرئنيها، فقالَ رسولُ اللهِ: أرْسلهُ، اقرأ يا هشام، فقرأَ عليهِ القراءة التي سمعته يقرأُ، فقالَ رسولُ اللهِ: كذلكَ أنزلت، إِنَّ هذا القرآن أنزل على سبعةِ أحرفٍ فاقرءوا مَا تيَسَّرَ منهُ»[1].

فالصحابة تلقوا هذا الإذن من الرسول ﷺ وَكذلكَ المسلمون انتشروا في بقاعِ الأرضِ، منهم المعلم ومنهم القارئ ومنهم الغازي ومنهم التاجر والمسافر، وفتحت البلاد للمسلمين، ودخلت أجناسٌ جديدة عَلَى الجنسِ العربيِّ، وامتزجت اللُّغة العربيَّة بلغاتٍ أخرى فارسيَّة

---

[1] رواه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل القرآن، انظر فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٣).

وهنديَّة وتركية وغيرها من لُغات الأعاجم، وهذه اللغات وتلك الشعوب تختلفُ لهجاتهم ونطقهم عَن النطق العربيّ وأدائهِ، فمنهم من يلحنُ، وبعضهم يلكن. قالَ الحافظ ابن الحجر: «وَأَمَّا العربي المجبول على لُغتهِ فلو كلف قراءته بلغة قريش لعثر على التحول مع إتاحة الله ﷻ له أَن يقرأه بلغتهِ»[1]، ولعلَّ ابن حجر ﷺ يريدُ القول إِنَّ العربيَّ نفسه لَا يستطيع قراءة القرآن بلهجة قريش وبلغتها مَعَ وجودِ الإذن له أَن يستمرّ في قراءة القرآنِ على لُغته التي درجَ عليها ورضع لبانها صغيرًا، فَمَا بَالُكَ بغيرِ العربيِّ أو الأجنبيّ عن اللُّغَة العربيَّة عامة، وعن لُغة قريش خاصّة، كيف يقرأُ القرآن الكريم كما أنزله الله ﷻ إِن لم يكن التيسير الذي يُشير إليه حديث أبي بن كعبٍ رضي الله عنه[2] مِن رواية الإمام مسلم أَنَّ النبي ﷺ كان عند إضاءة بني غفار، فأتاه جبريل عليه السلام

---

[1] فتح الباري (٩/ ٢٤ - ٢٧).

[2] انظره في فتح الباري لابن حجر (٩/ ٢٨)، وراجع البرهان للزركشي (١/ ٢١١).

فقالَ: «إِنَّ الله يأمركَ أَن تقرئ أمتك القرآن على حرفٍ ...»، إِلَى أَن قالَ الرسولُ ﷺ: «إِنَّ أمتي لَا تطيق ذلكَ، فَلم أَزل أستزيده ويزيدني ...»، إِلَى أَن قالَ: «إِنَّ الله يأمرك أن تُقرئ أمتك على سبعة أحرفٍ، فأيّما حرف قرأوا عليه فقد أصابوا»، ويدل هذا الحديث على علم الله ﷻ أَنَّ ألفاظ القرآنِ وكلماته لا تحتاجُ إِلَى أكثر من هذا العدد (غالبًا)، **وليسَ المراد أَن كل لفظةٍ منه تُقرأ على سبعة أوجهٍ، وإِنَّما المراد التوسعة والتيسير حتَّى يقرأ الجميع.**

وبالرغمِ من أَنَّ الجمع البكري قد حقَّقَ للنَّصِّ القرآنيِّ توثيقًا وتوحيدًا بين المسلمين على مَا أذن الله ﷻ لهم فيه لرسوله ﷺ مِن وجوه الاختلاف في القراءة بلُغات العرب التي جرت عادتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعرابِ، ولم يُكلف أحد منهم بالانتقال من لُغته إلى لُغةٍ أخرى للمشقةِ في ذلكَ، ولما كان منهم من الحميَّة، ولطلب تيسير فهم المراد، كل ذلكَ مع اتفاق المعنى واتضاح الدلالة من الآياتِ، فقد وقعَ المحذور فيما بين المسلمينَ في أفضليَّة قراءة عَلَى أخرى حينما أصبح لكلِّ صحابيٍّ

قراءة وطريقة اختارها هو يقرئ ويعلم بها، فأصبحت عنوانًا عليه، وخاصّة به تعرف به ويعرف بها، كقراءة أبي بن كعب، أو عبدالله بن مسعود، أو زيد بن ثابت رضي الله عنهم على سبيلِ المثالِ، وقد ظهر هذا الاختلاف جليًّا واضحًا في فتح أرمينية وأذربيجان في العام الخامس والعشرين من الهجرة النبوية – الثاني من خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهو ما يُسمى بجمع عثمان للقرآنِ.

المبحث الثالث

المرحلة الثالثة في جمع القرآن:

جمع عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للقرآن

وقصَّة هذا الجمعِ مبسوطة في البخاريِّ وغيره من كتب السُّنَّة، ففي البخاري عَن أنس بن مالك أَنَّ حُذيفة بن اليمان قَدِمَ عَلَى عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكَانَ يُغازي أهلَ الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مَعَ أَهلِ العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: «يا أمير المؤمنين: أدرك هذه الأمة قبل أَن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى»، فأرسلَ عثمان إِلَى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف، ثم نردُّها إليك، فأرسلت حفصة بها إِلَى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرَّحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها في المصاحفِ، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: «إن اختلفتم أَنتم وزيد بن ثابت في شيءٍ من القرآنِ، فاكتبوه

بلسان قريش، فإِنَّمَا أُنزل بلسانهم»، ففعلوا حَتَّى نسخوا الصحف في المصاحف، وردَّ عثمانُ الصحف إِلَى حفصة. فأرسلَ إِلَى كُلِّ أفقٍ بمصحفٍ مِمَّا نسخوا، وأمرَ بِمَا سواهُ مِنَ القرآنِ في كلِّ صحيفة أو مصحفٍ أن يُحرق[1].

وقد أَمَرَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أهل العراق والشام بالوحدة والاتفاق في فتحِ هذه البلاد، وأَن يجتمعوا على ذلكَ لوعورة هذه البلاد وجَلَد مُقاتليها، وبُعدها عن بلاد العرب، وكان حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممَّن حضر هذا الغزو أميرًا عَلَى المدائن حاضرة الفرس، وكانت من حملة العراق آنذاك. فسَمِعَ حذيفة أهل الشام يقرءون بقراءة أُبي بن كعب، فيأتونَ بِمَا لَم يسمع أهل العراق، وإِذَا أهل العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود، فيأتونَ بِمَا لَم يسمع أهل الشام، فيكفر بعضهم بعضًا.

---

[1] فتح الباري لابن حجر (٩/ ١١) كتاب: فضائل القرآن – باب جمع القرآن.

وَصَادف أَن وقع لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما يروي ابن حجر[1] نحو مَا وقع لحذيفة، ولكن مَعَ المعلمين للقراءة، فخطب عثمان في ذلكَ مُشدِّدًا على خطره، وتحقَّق مِمَّا جاء به حذيفة، فكان جمع عثمان للقرآن، كما في حديث البخاري.

والمتبادر إِلَى الذهنِ: تشابه الجمع بين أبي بكر الصديق وعثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولكن الفرق بين الجمعين ذكره السيوطي عن ابن التين وغيره قالَ: «إِنَّ جَمعَ أبي بكرٍ كَان لخشية أن يذهب من القرآنِ شيء بذهاب حملته، لأنه لم يكن مجموعًا في موضعٍ واحد، فجمعه في صحائف، مرتبًا لآيات سوره على مَا وقفهم عليه النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وجمعُ عثمان كان لما كثر الاختلاف في وُجوه القراءة حتَّى قرأوه بلغاتهم عَلَى اتساع اللُّغات، فأَدَّى ذلكَ بعضهم إِلَى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك؛ فنسخَ تلك الصحف في مصحفٍ واحدٍ مرتبًا لسوره، واقتصر من سائر

[1] فتح الباري (٩/ ١٧) كتاب فضائل القرآن.

اللُّغات على لغة قريشٍ»[1]، وَمِمَّا يلفت النظر أنَّ حديث ابن عباس السابق[2] عَن عثمان بن عفان، وكذلك النص السابق للسيوطي، يوحيان بالتعارض، ذلكَ أنَّ السيوطي يذكر أنَّ جمع أبي بكر لم يكن مرتبا للسور، وَإِنَّما للآياتِ فقط، وَالحديث يذكر أنَّ الرسول ﷺ رتَّب الآيات والسور كما أمره الله ﷻ، وثبت ذلكَ على العرضة الأخيرة، قَالَ أبو بكر بن الأنباري[3]: «أنزَل الله القرآن كله إلى سماء الدنيا، ثُم فرق في بضع وعشرين، فكانت السورة تنزلُ لأمرٍ يحدث، والآية جوابًا لمستخبر، ويوقف جبريل النَّبيَّ على مَوْضع السورة والآية، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف

---

[1] الإتقان للسيوطي (١/ ٦٠-٦٢).

[2] فتح الباري لابن حجر (٩/ ٤٢) كتاب فضائل القرآن.

[3] أبو بكر بن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار (ت ٣٢٨هـ)، وله تصانيف متعددة منها: الناسخ والمنسوخ والمصاحف. انظر: تاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، تاريخ الذهبي (٩/ ٣٤٥).

كلها عن النبي، فمن قدّم سورة أو أخرها فقد أفسد نظم الآيات»[1].

ويشهدُ لذلكَ مَا ذكره القاضي أبو بكر بن الطيب[2]: «ومن نظم السور على المكي والمدني لم يدر أين يضع الفاتحة، لاختلافهم في موضع نزولها ويضطر إلى تأخير الآية في رأس خمس وثلاثين ومائتين مِنَ البقرة إِلَى رأس الأربعين، ومن أفسد نظم القرآن فقد كفر به»[3].

---

[1] البرهان للزركشي (١/ ٢٦٠).

[2] القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني المتكلم المشهور صاحب كتاب إِعجاز القرآن، وكتاب التقريب والإرشاد في أصول الفقه، (ت ٤٠٣هـ). انظر: شذرات الذهب (٢/ ٥٧)، الديباج المذهب (ص٢٧٦)، ابن خلكان (١/ ٤٨١).

[3] البرهان للزركشي (١/ ٢٦٠).

وهذا اختيار أبي جعفر النّحاس[1] في ترتيب الآيات والسور معـًا، قالَ: «إِنَّ المختار أَنَّ تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله ﷺ لحديث واثلة بن الأسقع أَنَّ النبي ﷺ قالَ: أعطيت مكان التوراة السبع الطوال، وأُعطيت مكان الزبورِ المئين، وأُعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفُضلتُ بالمفصل»[2]، وهذا الحديث يدل على أنَّ سورة الأنفال سورة على حدة، وليست من براءة، قالَ السيوطي: «والذي ينشرح لَه الصدرُ مَا ذهب إليه البيهقيُّ، وهو أَنَّ جميع السور ترتيبها توقيفي إِلَّا براءة والأنفال»[3]،

---

[1] هو أبو جعفر بن أحمد بن إسماعيل الصفار، المعروف بأبي جعفر النحاس، (ت ٣٣٨هـ). انظر: طبقات المفسرين للداودي (١/ ٦٧)، ابن خلكان (١/ ٢٢٩).

[2] البرهان للزركشي (١/ ٢٥٨). والحديث رواه أبو داود الطيالسي عن علي بن أبي طالب.

[3] الإتقان للسيوطي (١/ ٦٣).

وأضاف السيوطي رأي ابن الحصار[1]، في أنَّ ترتيب السور ووضع الآيات موضعها إِنَّما كَانَ بالوحي[2]، ونقل رأي ابن حجر[3] أن ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لَا يمتنع أن يكون توقيفيًّا، ولذلكَ رجحت أن يكون جمع عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرتبًا للسور، كما جمعه أبو بكر الصديق، كما أنزل على الرسول ﷺ في العرضة الأخيرة، وهو الذي بين أيدينا في المصحف على ترتيب المصحف في اللّوحِ المحفوظ.

وقد رفضَ رأي السيوطي في ترتيبِ الأنفال وبراءة – وَمَن حَذَا حذوَّه – في جعلهما مرتبتين اجتهاديًّا صاحب المنار، حيث قالَ بأنَّ ترتيب براءة والأنفال ليس اجتهاديًّا، بل هو توقيفي أيضًا، والحديث السابق عن ابن عباس في

---

[1] هو أبو الحسين علي بن محمد بن محمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي (ت ٦١١هـ). انظر: حسن المحاضرة (١/ ١٨٨).

[2] الإتقان للسيوطي (١/ ٦٣).

[3] فتح الباري (٩/ ٤٢) كتاب فضائل القرآن.

سؤاله لأمير المؤمنين عثمان يثبت ذلكَ ثبوتًا قاطعًا، ولا مدعاة ولا حجة لمن يقول إِنَّ عثمان رتب السور في جمعه، بل كانت مرتبة مثلها مثل الآيات واتساقها في العرضة الأخيرة على رسول الله ﷺ.

قَالَ صَاحِبُ المنارِ: «ولو فات هذا الترتيب عثمان أو نسيه لعارضه الجمهور أو ناقشوه فيه عند كتابة المصحف، ولا يعقل أن يرتِّبَ النَّبيُّ ﷺ كُلَّ السور إِلّا هاتين السورتين»[1].

فإذا كان عثمان رضي الله عنه قد نسخَ القرآن الكريم من صحف أبي بكر رضي الله عنه ولم يُغير شيئًا إِلَّا أَنَّه رأى بمشورة الصحابة أَنَّ النّزاع في القراءة سوف يؤدّي إِلى وخيم العاقبة

---

[1] فضائل القرآن لابن كثير (ص١٢) مطبوع بهامش تفسير ابن كثير، وتعليق محمد رشيد رضا على عبارة ابن كثير: «إِنَّ ترتيب السور فمن أمير المؤمنين عثمان بن عفان»: «وكذلك لا ينظر إلى ترتيب مصحف أبي بن كعب، وابن مسعود، وعلي بن أبي طالب، فإِنَّهم كَانوا قبل العرضة الأخيرة» اهـ.

من تبادل الكفر، واقتراف الآثام بين المسلمين، مما يوجد التشاحن والتباغض، وهو مَا جاء القرآن ليمحوه، ويبدل المسلمين مكانه مودة ورحمة وسعادة، فأجمع الصحابة بأمر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى استنساخ المصاحف وإرسالها إِلَى الأمصار، فكانت **من ميزات هذا الجمع**:

أولاً: ترتيب الآيات والسور على الوجه المعروف لنا الآن عددًا وترتيبًا، فلم يغير شيئًا أو يضف جديدًا، إلا في القراءة، وبخاصة اعتماده على ربعة حفصة، أو الصحف التي كتبت في عهد أبي بكر الصديق، فلا زيادة ولا نقصان[1]، قال السيوطي نقلًا عن البغوي[2] في شرح السُّنَّة: «فثبت أَنَّ سعي الصحابة كان في جمعه في موضعٍ واحدٍ لا في ترتيبه، فإِنَّ القرآنَ مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا

---

[1] الإتقان للسيوطي (١/ ٥٩).

[2] البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الفراء – الملقب بمحيي السُّنَّة (ت ٥١٠هـ)، وله: مصابيح السنة ومعالم التنزيل في التفسير. انظر: شذرات الذهب (٤/ ٤٨)، وفيات الأعيان لابن خلكان (١/ ٦٤٦).

الترتيب، أنزله الله جملة واحدة إلى السماء الدنيا، ثم كان ينزله مفرقًا عند الحاجة»[1]، وهذا رد آخر على مَن جعلَ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرتبًا للسور، بل كانت مرتبة قبلَ جمعه.

ثانيًا: يقتصر في الخلاف اللغوي على لغة قريش، كَمَا أمر عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك، فالقرآن نَزَلَ بلغتهم قرآنًا عربيًّا، ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه:١١٣].

ثالثًا: لا يكتب مَا نسخت تلاوته، وكذلكَ مَا لم يكن في العرضة الأخيرة، والآحاد، وما لم يثبت من القراءات، وكذلك الحواشي والهوامش أو زيادات الصحابة التفسيرية.

رابعًا: تحريق مَا عدا هذه النسخ التي كتبها عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، على خلاف في عددها[2]، الذي أجمع عليه العلماء جعلها أربع نسخ، بعث إلى الكوفة نسخة، والبصرة نسخة،

---

[1] الإتقان للسيوطي (١/ ٦١).

[2] البرهان للزركشي (١/ ٢٤٠).

والشام نسخة، واستبقى لنفسه نسخة، وهي (الإمام) أو (المصحف العثماني).

وقد عاب قومٌ على عثمان رضي الله عنه حرقه للمصاحف الأخرى، قالَ الزركشيُّ: «فإِنَّه غير ثابت، ولو ثبتَ لوجب حمله على أنّه أحرق مصاحف قد أودعت مَا لا يحل قراءته، ولم يحرق إِلَّا ما وجب إحراقه، ولم ينكر عليه أحد ذلك، بل رضوه وعدوه من مناقبه»[1]، حتى قالَ علي بن أبي طالب: «لو وليت مَا ولي عثمان لعملت بالمصاحف ما عمل، فلا نقولُ فيه إِلَّا خيرًا بما فعل، فقد وفق إلى الصواب، بل عين الصواب ما نحن فيه الآن»[2].

خامسًا: توحيد القراءة في المصاحف على القراءة المتواترة التي استقرت في العرضة الأخيرة. وهذا أصل ما جمع عثمان عليه المصاحف.

---

[1] البرهان للزركشي (١/ ٢٤٢).

[2] المصاحف لابن أبي داود (ص٣٤).

ولكن السؤال: **ما صلة جمع عثمان بحديث الأحرف السبعة؟!**

الفصل الثاني

علاقة جمع عثمان بحديث الأحرف السبعة

علاقة جمع عثمان بحديث الأحرف السبعة

قَالَ في الإبانة: «إِنَّ هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم وصحت روايتها عن الأئمة؛ إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نَزَلَ بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يُخالف خطّه، فقرئ بذلكَ لموافقة الخط، لا يخرج شيء منها عن خط المصاحف التي نسخها عثمان وبعث بها إِلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما يُخالف خطها، وساعده على ذلكَ: زهاء اثني عشر ألفًا من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلكَ: جماعة من المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه: بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت، وكان المصحف قد كتب على لغة قريش، على حرف واحد،

ليقل الاختلاف بين المسلمين في القرآن، ولا نقط ولا ضبط؛ فاحتمل التأويل لذلك»[1].

فالمصحف الذي نسخه عثمان ووزعه على الأمصار كُتِبَ على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نَزَلَ بها القرآن على لغة قريش. وكذلكَ كل ما صحت روايته مما يوافق خط المصحف إِنَّمَا هو من الأحرف الستة الباقية، يحتمله الخط فيقرأ به، فمصحف عثمان كتب على حرف واحدٍ محتملًا لغيره من الحروف ما دامت صحيحة الرواية، وموافقة لخط كتابة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وبطل العمل بما يُخالف خط المصحف من القراءات بالإجماعِ على حرف واحد، وقاعدة الاحتمال هذه تثبت توحيد القراءة على حرفٍ واحدٍ مجمع عليه، ومن جهة أُخرى تسمح بما عَدَا هذا الحرف من الحروف الستة الباقية ما دامت محققة للشروطِ، وهي:

١- التواتر.

---

[1] الإبانة لمكي بن أبي طالب (ص٣٢).

٢- وموافقة المصحف الإمام.

ولكن هذه الستة الباقيّة غير متداولة؛ لأنّها كانت رخصة، ثم وقف العمل بها، وإذا كان الغرض من هذه الأحرف السبعة التيسير والتخفيف، وهذا سبب ورود الحديث، فهل بقيت هذه الأحرف في مصحف عثمان؟ أو بعبارةٍ أُخرى: فيما نقرؤه الآن على الرغم من عدم وجود علاقة بين هذه الحروف السبعة والقراءات السبع[١]، فالأخيرة اصطلح عليها بعدَ القرن الثالث الهجري، في عهد ابن مجاهد – مسبع هذه القراءات السبع –، فالقرطبيّ – المفسر – فيما نقله عنه الزركشيُّ[٢] يقولُ: «أكثر العلماء على أَنَّ هذه التوسعة كانت في حياة الرسول ﷺ، فأذن لكل منهم أن يقرأ على حرفه، أي على طريقته في اللُّغَةِ إلى أَن

---

[١] أبو بكر أحمد بن موسى التميمي البغدادي (ت ٣٢٤هـ)، له: السبعة في القراءات، نُشر بتحقيق: د. شوقي ضيف، طبعته دار المعارف بمصر ١٩٧٣م.

[٢] البرهان للزركشي (١/ ٢١٣).

انضبطَ الأمر في آخرِ العهد، وتدربت الألسن، وتمكن الناس من الاقتصار على الطريقة الواحدة، فعارض جبريلُ النبي القرآنَ مرتين في السنة الأخيرة، واستقرَّ على مَا هو عليه الآن، فنسخ الله ﷻ تلك القراءة المأذون فيها بما أَوْجبه من الاقتصار على هذه القراءة التي تلقاها الناس»، وعلى هذا الرأي: سفيان بن عيينه، وعبد الله بن وهب، والطبري، والطحاوي.

فإذا كان عثمان رضي الله عنه قد جَمَعَ الناس على حرفٍ واحدٍ، هو حرف: زيد بن ثابت، الذي حضر العرضتين والجمعين، فإنَّ مَا عَدَا هذا الحرف قد نُسِخَ وبطل العمل به، على هذا الرأي، بعد العرضة الأخيرة مباشرة، وجمع أبي بكر وجمع عثمان على هذا الرأي كان على حرفٍ واحدٍ كما في العرضة الأخيرة، على الرغم من قول ابن عبد

البر[1]: «وأجمعوا على أَنَّ القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته كلها أن تقرأ على سبعة أحرف ولا شيء منها، ولا يمكن ذلكَ فيها، بل لا يوجد في القرآنِ كلمة تحتمل أن تقرأ على سبعة أوجه إِلَّا قليل، ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠]، ﴿تَشَٰبَهَ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٧٠]، ﴿بِعَذَابِۭ بَـِٔيسِۭ﴾ [الأعراف: ١٦٥]، ونحوه»[2].

---

[1] هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي – صاحب الاستيعاب والتمهيد، (ت ٤٦٣هـ). انظر: شذرات الذهب (٣/ ٣١٤).

[2] البرهان للزركشي (١/ ٢٢٣).

المبحث الأول

الحروف السبعة غير منسوخة وموجودة

بعد هذا العرض يبقى السؤال: أين بقية الحروف؟ هل نُسخت؟!

والنسخُ لَا يأتي إِلَّا بدليلٍ، فَإِذَا كَانَ الدليلُ الإجماع من عثمان والصحابة ﷺ عَلَى جمعِ المصحف عَلَى حرفٍ واحدٍ، فهذا لَا يعني نسخًا لِمَا عَدَاهُ مِن حروفٍ، وإِنَّمَا الضرورة اقتضت ذلكَ التوحيد، وَعَلَى قدرها تصرَّفَ الخليفة وَمَن معه، وأَجمعوا عَلَى ذلكَ، وَإِذَا كانت سقطت في العملِ بِهَا، فكيفَ تسقط ستة أحرف منَ القرآنِ الذي لا يستطيع إنسان أن يحذفَ منه أو يُسقط علامة من علامات الإعراب أو يُغير نقطة على حرف من حروفه، قَالَ في الإبانَةِ: «فالمصحف كُتِبَ عَلَى حرفٍ واحد، وخطّه محتمل لأكثر من حرف إِذ لَم يكن منقوطًا وَلَا مضبوطًا،

فذلكَ الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية»[1].

فهذا الرأي وَمَن شايعه يجمع بين فكرة التوحيد في القراءة وبين وجود الأحرف السبعة في القرآن الكريم، وكذلك تواترت القراءة وثبتت على حرف عثمان المختار وعَلَى عدم مخالفته، لإجماع الأمة عليه، وكذلكَ فإِنَّ حرف عثمان لا يسقط العمل ببقية الحروف تبعًا لرسمه مَا دامت غير منسوخَةٍ وَلَا مُلغاة، فالخطّ يحتملها ولَا يُسقطها.

ويستدلُّ صاحبُ الإبانة على رأيه بقوله: «ولو كانت هذه السبعة كلها وهي موافقة للمصحفِ لكَانَ المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكان عثمان قد أَبقى الاختلاف الذي كرهه، وإِنَّمَا جمعَ الناس على المصحفِ؛ ليزولَ الاختلاف»[2]، ففرق بين إِسقاط الأحرف الستة وبين

---

[1] الإبانة لمكي بن أبي طالب (ص٣٤).

[2] الإبانة (ص٣٣).

احتمالِ وجودها مَعَ الحرف الذي اختاره عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكذلك احتماله لغيره من الحروفِ، ولكن ليس في كُلِّ كلمةٍ أو آيةٍ إِنَّما في بعضها بشروطهِ السابقة، والعِلَّة في ذلكَ عند صاحب الإبانة: «إذ لا يخلو أن يكون مَا اختلفَ فيه من لفظ الحروف التي تُخالف الخط إِمَّا هي ممَّا أرادَ عثمان، أو مِمَّا لم يرده إذا كتب المصحف»[1]. وهذا الرأي يتسق مَعَ المكتوب في المصحف إِذ يقولُ أيضًا: «فَلَا بُدَّ أَن يكون إِنَّما أرادَ لفظًا واحدًا، لكنّا لَا نعلمُ ذلكَ بعينه، فجازَ لَنَا أن نقرأ بِمَا صحت روايته مِمَّا يحتمله ذلكَ الخط لنتحرّى مراد عثمان ومن تبعه من الصحابة وغيرهم»[2].

وَعَلى هذا الفهمِ يجوزُ لَنَا أَن نقرأ القرآن بِمَا يوافق الحرف المعتمد لدى المسلمين، وهو حرف عثمان لأنّه من الأحرف السبعة التي وافقت خط المصحف الإمام، وصحت روايتها واحتملها الخط المجموع عليه الناس.

---

[1] الإبانة (ص٣٤).

[2] الإبانة (ص٣٤).

وتبقى مشكلة أُخرى: مَا حكم مَا زَادَ علَى الأحرف السبعة؟! وكذلك مَا زادَ عَلَى حرفٍ واحدٍ؟!

قالَ في الإبانة: «ولا شك أَنَّ مَا زَادَ على لفظٍ واحدٍ في كُلِّ حرفٍ اختلف فيه ليس مما أراده عثمان، فالزّيادة لَا بُدَّ أَن تكون من الأحرفِ السبعة التي نَزَلَ بها القرآن، فإن لم تكن كذلك، وقد صح أَنَّ عثمان لم يردها بها إذ كتب المصحف، إِنَّما أَراد حرفًا واحدًا فهي إذًا خارجة عن مراد عثمان وعن السبعة الأحرف، والقراءة بِمَا كان هكذا خطأ عظيم، فمن قرأ القرآن بِمَا ليس من الأحرف السبعة، وبما لم يرد عثمان منها، ولا من تبعه إذا كتب المصحف؛ فقد غيَّرَ كتاب الله، وبدلَّه، ومن قصد إِلَى ذلكَ فقد غلط»[1].

ونخلصُ من هذا النص بنتيجة مهمَّةٍ وهي: أَنَّ مَا زَادَ عَلى حرف من القراءة بغير لفظ المصحفِ المعتمد، ولكنه مما أراد عثمان؛ فالزيادَة سوف تكون من الأحرف الستة

[1] مكي بن أبي طالب في الإبانة (ص٣٥).

الباقية؛ فتصح القراءة بها لموافقتها خط المصحف[1]. ولاحتمال أَن يكون ذلكَ مراد عثمان. فإِذا ثبت غير ذلكَ فهي من غير الأحرف السبعة، وغير مرادة من جمع عثمان، وهو تغيير في القرآن الكريم، وكذلك تبقى الحروف الستة متناثرة في مصاحف عثمان التي بعث بها إلى الأمصار، وإن كانت مكتوبة على حرف واحد موحد لدى الجميع معتمد من الخليفة الراشد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حينَ كتب المصاحف، وهذه النتيجة المهمة هي لب مَا ذكره ابن الجزري في نشره حيث قالَ: «وأَمَّا كون المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة فإِنَّ هذه مسألة كبيرة اختلفَ العلماء فيها، فذهب جماعات من الفقهاء والقراء والمتكلمين إِلى أَنَّ المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة وبنوا ذلكَ عَلى أَنَّه لا يجوزُ على الأمة أن تهمل نقل شيء من الحروف السبعة التي نَزَل بها القرآن، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي

---

[1] الإبانة (ص٤٥) بتصرف يسير.

كتبها أبو بكر وعمر وإرسالها إلى الأمصار، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك، وقال هؤلاءِ: ولا يجوز أن ينهى عن القراءة ببعض الأحرف السبعة، ولا أن يجمعوا على ترك شيء من القرآنِ»[1].

ولكن هذا الرأي لم يوافق عليه ابن الجزري ولم يرتضيه، وإِنَّما ارتضى الرأي الآخر القائل: «وذهب جماهيرُ أهل العلماء من السلفِ والخلف وأئمة المسلمين إلى أَنَّ هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ علَى جبريل، متضمنة لها، لم تترك حرفًا منها»[2]. أي أنَّ مصحف عثمان كتب على حرف واحد بلغةٍ واحدة وهي المجمع عليها والمتواترة نتيجة إجماع الصحابة عليها، وهذا الحرف لا يمنع من قراءة الحروف الأخرى التي يحتملها هذا الحرف إذ كان غير

---

[1] النشر لابن الجزري (١/ ٣١).

[2] النشر (١/ ٣١).

منقوطٍ ولا مضبوطٍ، وكذلك صحيحة السند إلى الرسول ﷺ.

والرأيان السابقان عندَ كثيرٍ منَ العلماءِ فِي كون مصحف عثمان يشتمل على كُلِّ الحروفِ السبعة التي وردَ بها الحديث النبوي، فيجوز لَنَا أَن نقرأ بها كلها، أي بحرف عثمان المعتمد في الجمع، وما عداه من الحروف الأُخرى.

والرأي الثاني الذي يرى أَنَّ مصحف عثمان لم يجمع كل الحروف السبعة إِنَّمَا نسخه الخليفة الراشد على حرف واحدٍ محتمل لبقية الحروف ومشتمل عليها، وقد رجّح هذا الرأي ابن الجزري والسيوطي والزركشي ومكي بن أبي طالب وغيرهم كثيرون، غيرَ أَنَّ ابن جرير الطبري يرى أَنَّ «الأحرف السبعة التي أنزل بها القرآن هن لغات سبع في حرفٍ واحد وكلمة واحدة باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم وأقبل وتعال، وإِليَّ وقصدي ونحوي وقربي، ونحو ذلكَ»[1].

[1] مقدمة تفسير الطبري (١/ ٧٥) ط دار المعارف.

وهذا رأي خاص بالطبري المفسر الكبير حيث تفرد به معتقدًا أَنَّ معنى الحديث أنزل القرآن على سبع لغات من لغات العرب المختارة، وهذه السبعة موجودة في حرفٍ واحد وكلمة واحدة. وأمَّا الستة الباقية فَلَا وجود لها ولم تنسخ فترفع، ولم تضيعها الأمة، ولكنه يرى: «أنَّ الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلكَ الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بالكفارات الثلاث شاءت، إما بعتق أو إطعام أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفِّر كانت مصيبة حكم الله مؤدية في ذلكَ الواجب عليها في حقِّ الله، فكذلك الأمة أُمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت قرأت لعلة من العلل أَوْجبت عليها الثبات على حرفٍ واحدٍ ورفض

القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراته به»[1].

ثم يقول ابن جرير بعد ذلكَ: «فلا قراءة للمسلمين اليوم إلّا بالحرفِ الواحد المختار لهم من قبل أمير المؤمنين عثمان بن عفان، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية من غير جحودٍ من المسلمين لها، وصحتها وصحة شيء منها»[2].

ويعلل هذا الترك للحروف الستة بأنَّه كان مرخصًا لهم ومباحًا لهم ذلكَ، «ولم يكن أمر إيجاب وفرض، وإِنَّمَا كان أمر إباحةٍ ورخصة»[3].

واستدل على رأيه بعدَّة شواهد يثبت أَنَّ رأيه هو الصواب وما عداه لا يجب النظر إليه، فقالَ: «وأَمَّا الألسن الستة التي قد نَزَلت القراءة بها، فَلَا حاجة بنا إلى معرفتها،

---

[1] مقدمة تفسير الطبري (١/ ٥٩).

[2] السابق (١/ ٦٤).

[3] نفسه (١/ ٦٦).

لأنَّا لو عرفناها لم نقرأ بها اليوم مع الأسباب التي قدمتها»[1].

وابن جرير هنا يُناقض نفسه، فمرة يُصرح برفض القراءة بما عَدَا الحرف الواحد الذي جمع عليه عثمان الناس، وأخرى يصرح بعدم حظر القراءة بما أذن للناس فيه، ومن غير جحود للمسلمين لتلك الأحرف الستة الباقية، مع جلالة قدره وعلوّ كعبه في هذا الفن وغيره إِلَّا أَنَّ كلامه مردود عليه من العلماء، وكذلك قوله في الحروف السبعة مردود عليه فيه أيضًا بما يُخالفه، قالَ صاحب الإبانة: «والذي قدمنا [من أَنَّ مَا زادَ على قراءة لا يخالف المصحف في كُلِّ حرفٍ هو من الأحرف السبعة] أصوب عندنا لما ذكرنا من أَنَّ عثمان لم يرد [إذا كتب المصحف] إِلَّا لفظًا واحدًا بكل حرف فما زاد على حرف واحد فهو

[1] مقدمة الطبري (١/ ٦٦).

من السبعة جازت القراءة به لموافقته خط المصحف المجمع عليه»[1].

وفي ردِّ مكي بن أبي طالب هذا على الطبريِّ ما يكفي لبيان تناقض الطبري في مذهبه[2] الذي تفرد به في معنى الحروف السبعة الوارد في حديث النبي ﷺ، مع أَنَّ القرآن الكريم قد ثبت تسجيله وكتابته على حرف واحد، وهذا لدلالة عدم الاختلاف، فلو ثبت كتابة القرآن الكريم بأكثر من حرف بعد العرضة الأخيرة لتواترت هذه الحروف وأصبح كل منها جديرًا بالحفظِ والتلاوة والتعبد ولا مزية لأحدها على الآخر، ولا مرجِّحَ لَدى زيد بن ثابت في رفض أحدها، وكذلك فإِنَّ مِمَّا يؤكد كتابة القرآن على حرف واحد أن كلمة (التابوت) الواردة في القرآن الكريم حينما أرادوا كتابتها بالتاء المربوطة وترجيح عثمان للغة قريش

---

[1] الإبانة لمكي بن أبي طالب (٤٥-٥٣).

[2] تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين (ص٣٥).

وكتابتها بالتاء المفتوحة، ولو ثبت بالمربوطة لورد ذكرها منصوصًا عليه ولو في مصدرٍ واحد[1].

[1] تاريخ القرآن للدكتور عبد الصبور شاهين (ص٥٧).

المبحث الثاني

الرأي المختار عندي وأدلته

ونَخلصُ مِن هذا العرض بأنَّ القرآنَ الكريم كتبه عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على حرفٍ واحد أرادَ بِهِ توحيد الكلمة وجمع النَّاسِ على قراءةٍ واحدةٍ متواترة، يستطيعُ من خِلالها المسلمون أَن يتحدوا أحادًا وجماعات دون خلافٍ أو شقاق، ومَا عَدَا ذلكَ مِن خلافاتٍ أَو قراءاتٍ ببقية الحروف الستة فهي موجودة، ولكن الجمع العثمانيّ برسمه الذي كتب به وَمَا وافقه ولم يختلف معه فهو صحيح، ولكنّه غير متداول، وفي ذلكَ سِعة، وأَمَّا رأي الإمام الطبري فتضييق، فطريقة الاحتمال هذه – ومن يراها – توجد التوحيد في الحرفِ المكتوب به القرآن، وتسع غير هذا الحرف أيْضًا، حيثُ جعلت المشكلة ميسّرة إِلَى حدٍّ بعيد إِذ بينَ أيدينا المصحف نقرؤه على حرفٍ واحدٍ محتمل لغيره مِن الحروف الستة الباقية، وفيه أيضًا تواترت القراءات على مَا ثبت جمعه في حياةِ الرسول ﷺ وصحة سنده إليه،

وموافقته لِلُّغة العربيَّة، مع هذا فقد رفضَ هذا الرأي كثيرٌ مِنَ العلماءِ والمحققين، وعلى رأسهم: ابن حزم الظاهري، وهم أصحاب الرأي الأَوَّل الذي ذكره الإمام ابن الجزري في النشر[1]، فقد ذكر أَنَّ ابن حزمٍ يرى أَنَّ الحروف السبعة مذكورة في المصحف، ولا يجوزُ للخليفةِ (أو لغيره) أَن يحذفَ شيئًا أو يزيد آخر، بل «كتبَ مصاحف مجمعًا عليها، وبعثَ إِلَى كُلِّ أفقٍ مصحفًا لكي إِن وهم واهمٌ أو بدَّلَ مبدِّلٌ رَجَعَ إِلَى المصحفِ المجمع عليه، فانكشفَ الحق وبطل الكيد والوهم»[2].

ولعلَّ نص ابن حزم هذا يكون دليلًا على نفسه في وجودِ الحرف الواحد؛ إِذ كيف يكتب الخليفة الراشد عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آنذاك مصحفًا مُجمعًا عليه مِنَ الصحابةِ والتابعين وأصحاب المشورة والرأي آنذاكَ إِلَّا إِذَا كانوا جميعًا موافقين على قراره وعلى نسخه بحرفٍ واحدٍ

---

[1] النشر لابن الجزري (١/ ٣١).

[2] الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم الظاهري (٢/ ٩٣).

يزيل الخلاف ويرفع الخصام، وأرى أَنَّ الدَّاعي إِلَى كلامِ ابن حزم هذا هو سياق الرَّدّ على النصارى حينما تناقضت كتبهم وأناجيلهم، فادَّعوا أَنَّ القرآنَ متناقض أيضًا وفيه خلاف بين قراءة وأُخرى، فأحبَّ ابنُ حزمٍ أن يُبين أَنَّ القرآن الكريم لا اختلاف فيه ولا خلاف، وهذا طبعًا جهد مشكور من عالم مشهور مثله، إِلَّا أَنَّه خَالفَ بريه غيره، لذلكَ يقول: «ولو فعل عثمان ذلك – يعني أبطَلَ الحروف الستة – وأراده لخرجَ مِنَ الإسلامِ ولما مطل ساعة، بل الأحرف السبعة عندنا موجودة كلها، قائمة كما كانت مبثوثة في القراءات المشهورة والمأثورة»[1]، ولكن من قال إِنَّ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبطَلَ الحروف الستة، إِنَّه ومعه المسلمون آنذاك رأوا أَن يوحدوا القراءة للمسلمين حسب مَا اتفقوا عليه وما سببه اختلافهم، فجعلوا المكتوب في المصحف العثماني هو نفسه المجموع في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من بعده، إِلَّا أَنَّ الضرورة ألجأتهم إلى قراءة عامَّة

[1] الفصل لابن حزم (٢/ ٢١٣).

موحدة بدلاً من القراءة المأذون فيها بكلِّ الوجوه، وهذه القراءة الموحدة محتملة لبقية الحروف الستة، وهذه فائدة مستخلصة من قوله هو: «مُجمعًا عليها»، وما فائدتها إذن والمصاحف موجودة قبلَ هذا الإجماع، ومبثوث فيها كل الحروف، فهي غير منقوطةٍ ولا مضبوطة، ولا قيمة إذن لهذا الجمع – أي جمع عثمان – أو نسخ تلك المصاحف التي أَرسلَ بها إِلَى الأمصارِ إِلَّا إِذَا أفادت من حيث وقع الوهم – كما قال هو – أو الشك أو التبديل، كما حدث في عهد عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فحجة ابن حزم في بقاء الأحرف السبعة في القرآن على مَا ذكره هو ناقصة، إِلَّا أَنّي أجدها من وجه آخر دليلًا على قرب مذهبه من الذين يقولون بأنَّ جمع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موحد محتمل، وهذا مأخوذ من كلامه هو أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ، حيثُ قالَ: «إِنَّمَا خشي عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يأتي فاسقٌ يسعى في كيد الدين، أو يهم واهم من أهل الخير، فيبدل شيئًا مِنَ المصحف عمدًا، وهذا وهم، فيكون اختلاف

يؤدِّي إِلَى الضلال، فكتب مصاحف مجمعًا عليها»[1]، فالحرف الواحد موجود بالإجماعِ عليه في كتابة المصحف العثماني، والرسم الذي كتب به هذا الحرف يحتملُ مَا عَدَاه مِنَ الأحرفِ الستة الباقية، ويكون خوف ابن حزم في مكانه، وكلامه متسق مَعَ مَا يريده من فِعل الخليفة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذ خافَ مِمَّا ذكره ابن حزم، وغيرته على القرآن وصيانته أيضًا تحسب له، وتجتمع مَعَ آثاره الخالدة في العلمِ والدين والأدب.

[1] الفصل لابن حزم (٢/ ٢١٢).

الخاتمة

بعدَ هذا العرض السريع لهذه الصفحات مِن تاريخ القرآن المجيد وجمعه، إليْك أهم النتائج التي نخرجُ بها:

(١) جمع القرآن بمعنى كتابته تَمَّ في عهدِ النَّبيِّ ﷺ وحياته، تلقيًّا وسماعًا من جبريل عليه السلام، ثم نقله إلى الصحابة الكاتبين، فحفظ من حفظ، وكتب من كتب منهم، واشتهر بينهم الكتبة الماهرون للقرآن الكريم الذين سجلوا مَا أمرهم به رسول الله ﷺ على ما اعتاد العرب الكتابة عليه آنذاك، فثبت أَنَّ القرآن الكريم كان مرتبًا على هذا الترتيب نفسه الذي نقرأ به الآن، إِلَّا أَنَّه كَانَ غير مجموعٍ في مصحفٍ واحد، لورود النسخ عليه.

(٢) جَمَع أبو بكر الصديق رضي الله عنه المصاحف خوفًا من ضياع القرآن بضياع القراء الحافظين له، فجمع المكتوب في مصحف، (أو الصحف في مصحف واحد)، على ترتيب العرضة الأخيرة، وعلى مَا أذن الله ﷻ للأمة بالقراءة به من

تيسير وسعة بحسب الحديث الذي رخص لهم ذلكَ، وهو نزول القرآن على سبعة أحرف، فكانت هذه المصاحف في عهد أبي بكر رضي الله عنه ثم في عهد عمر رضي الله عنه من بعده مشتملة على هذه الأحرف السبعة التي هي على الأرجح فيما حققه الإمام السيوطي لما رواه الرازي في اللوائح أَنَّ هذه الحروف السبعة لا تخرج عن سبعة أَوْجه في التغاير والاختلاف في قراءة القرآن، حيث لا يمكن زيادة أكثر منها في قراءة القرآن مهما كثرت وتنوعت، وهي:

١- اختلاف الأسماء مِن إفرادٍ وتثنيَّة وجمع، وتذكير وتأنيث، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِأَمَٰنَٰتِهِمۡ وَعَهۡدِهِمۡ رَٰعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨]، قُرئ هكذا بالجمعِ، وقُرئ بالإفراد هكذا (لأمانتهم)[1].

٢- اختلاف تصريف الأفعال من ماض ومضارع وأمر، كما في قوله تعالى: ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدۡ بَيۡنَ أَسۡفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، قرئ بنصب المنادى (ربنا) على النداء وجزم الفعل (باعد)

[1] النشر لابن الجزري (٢/ ٣٢٨).

على الأمر، وقُرئ برفع المنادى (ربنا) على الابتداء، وتضعيف العين في الفعلِ (بَعَّد) عَلَى أنه فعل ماض[1].

٣- اختلاف وجوه الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ﴾ [هود: ٧٨]، برفع الراء من (أطهر) ونصبها على الحال[2].

٤- اختلاف بالنقص والزيادة، مثل قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، بإثبات الواو الأولى من (وسارعوا) وحذفها[3].

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾ [ص: ٢٣] بزيادة (أنثى)[4].

---

[1] النشر لابن الجزري (٢/ ٣٥٠).

[2] البرهان للزركشي (١/ ٢١٤).

[3] النشر لابن الجزري (٢/ ٢٤٢).

[4] النشر لابن الجزري (١/ ٢٨)، البرهان للزركشي (١/ ٢١٥).

٥- اختلاف بالتقديم والتأخير في الكلمة والحرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ﴾ [ق: ١٩]، قرئت هكذا، وقرئت: (وجاءت سكرة الحق بالموت)[١].

ومثالُ الحرف: في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، قُرئ (ييأس) بياءين متتاليين، كما قُرئ (يأيس) بياءين بينهما ألف[٢].

٦- اختلاف بالإبدال في كلمة أو حرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾ [القارعة: ٥]، وقرئ (كالصوف المنفوش)[٣].

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] قرئ أيضًا (نُنشرها) بالراء المهملة مع ضم النون الأولى[٤].

---

[١] البرهان للزركشي (١/ ٢١٥).

[٢] النشر لابن الجزري (١/ ٤٠٥).

[٣] البرهان للزركشي (١/ ٢١٥).

[٤] السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص١٨٩).

٧- اختلاف اللُّغات باختلاف اللّهجات[١]، وهو كيفية النطق بالفتح أو الإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار، والهمز والتسهيل، والمد والقصر، ونحو ذلك.

(٣) جمع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القرآن بمعنى جعل القراءة في المصحف على حرف واحد برسم محتمل لما عداه من حروف[٢]، ما دامت صحيحة السند، وموافقة رسم المصحف الإمام، ولها وجه في اللُّغة العربية، ومنع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ القراءة بِمَا يُخالف خط المصحف الإمام، وإن صحت القراءة ورويت، وصارت القراءة بما يخالف هذا المصحف بدعة وخطأ، ومن ذلكَ لا يجوز لأحد أن يقرأ اليوم بقراءة ابن مسعود وغيره مِمَّا يُخالف خط المصحف، وإن كانت صحيحة السند، ولها وجه في اللُّغة العربيَّة.

---

[١] النشر لابن الجزري (١/ ٢٨).

[٢] رسم المصحف للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي (ص١١) ط نهضة مصر ١٩٦٠م.

(٤) القراءات سنة متبعة، الأصل فيها التلقي والرواية، ورسم المصحف تابع لها، وفرع عنها، قالَ ابن وهب: «سمعتُ مالكًا يقولُ: إِنَّما أُلِّفَ القرآن على مَا كانوا يسمعون من قراءة رسول الله ﷺ»[1]، قالَ أنس بن مالك: «اختلفَ المعلمون في القرآنِ حتّى اقتتلوا أَو كانَ بينهم قِتال، فبلغ ذلكَ عثمان بن عفان فقالَ: عندي تختلفونَ تكذبون به وتلحنون فيه يا أصحاب محمد، اجتمعوا فاكتبوا للنَّاس إِمامًا يجمعهم، قالَ: وكانوا في المسجدِ فكثروا، فكانوا إِذا تماروا في الآية يقولون: إِنَّه أقرأ رسول الله ﷺ هذه الآية فلان بن فلان، وهو على رأس أميال من المدينة فيُبعث إليه من المدينة فيجيئ فيقولون: كيفَ أقرأك رسول الله آية كذا وكذا؟ فيقول: كذا وكذا، فيكتبونَ كما قالَ»[2].

---

[1] المقنع في رسم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني (ص١٨) تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ط مكتبة الكليات الأزهرية.

[2] المقنع لأبي عمرو الداني (ص١٦).

والقراءةُ الصحيحة التي يُحكم لها بالقبولِ والاعتراف هي التي يجتمع فيها ثلاث خِصال، وهي:

- ✓ أن ينقل راويها عن الثقات عن النبي ﷺ،
- ✓ ويكون وجهه في العربية التي نَزَلَ بها القرآن شائعًا،
- ✓ ويكون موافقًا لخطِّ المصحف الإمام[1].

فإذا اجتمعت هذه الخلال الثلاث قرئ بها، وقطع على صحته؛ لأنَّه أخذ عن إجماع مِن جهة موافقته لخطِّ المصحف، وكفر مَن جحده، ومتى فقدت شرطًا مِن هذه الشروط أصبحت القراءة شاذَّة غير مقبولة، ومن هنا نشأت القراءات الشاذة.

(٥) اشتمال المصحف الإمام على كُلِّ الحروف السبعة أَو على مَا يحتمله رسمها، رأيان مشهوران، مع كل رأي أدلته وحجته، وقد رجحت الرأي الثاني، فالمصحف الإمام كتب على حرف واحدٍ محتمل لما عَدَاه من الحروف، فهي موجودة غير منسوخة ولا ملغية إِلَّا أَنَّها

[1] الإبانة لمكي بن أبي طالب (ص١٥).

متناثرة في مصاحف الامصار التي بعث بها عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى كُلّ مصرٍ[1]، وَلَا حجة لمن يقولُ إِنَّ عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أسقط العمل بها، أو ألغى القراءة ببقية الحروف السبعة، فهي موجودة، فالمصحف في مراحله الثلاث غير منقوط أو مضبوط.

(٦) رسم المصحف هو أثر الكتابة في اللَّفظِ[2]، وهو تصوير الكلمة بحروف هجائها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها، وهذا الرسم هو خط المصحف الإمام الذي أجمع عليه الخليفة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الأمة، وهذا الرسم ركن من أركان صحة القراءة التي لا تجوزُ إِلَّا به.

(٧) القراء السبعة غير الحروف السبعة، فالقراء السبعة اشتهروا لأنَّ الرواة عن الأئمة من القراءِ كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العددِ، كثيرًا في الاختلاف، فأرادَ الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق

---

[1] المقنع لأبي عمرو (ص٨٧-١٠٦).

[2] رسم المصحف د. عبد الفتاح شلبي (ص٩).

المصحف على مَا يسهل حفظه وتنضبط القراءة به[1]، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم قد طَالَ عمره واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره عليه، وعلى عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خطِّ مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كُلِّ مصر وجه إليه عثمان مصحفًا إِمامًا هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو بن العلاء من أهل البصرة، وحمزة الزّيات وعاصم من أهل الكوفة، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، وكلهم ممن اشتهرت إمامته وطال عمره في الإقراء وارتحال الناس إليه من البلدان، وأَوَّل من جمع واقتصر عليهم: أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، في كتاب بعنوان: (السبعة في القراءات)، ثُمَّ توالت التآليف في

[1] الإبانة لمكي بن أبي طالب (ص٨٦-٨٧).

العشرة وفي غيرهم، وشواذ القراءات وعلل القراءات، وهكذا.

وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ومولانا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أبو صهيب عمر محمّد عمر عبد الرحمن

غفر الله تعالى له ولوالديه وللمسلمين أجمعين

قائمة المصادر والمراجع

١- الإبانة عن معاني القراءات:

مكي بن أبي طالب: ابن حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني، (ت ٤٣٧هـ).

٢- الإتقان في علوم القرآن:

السيوطي: جلال الدين عبدالرَّحمن بن أبي بكر بن سابق الدين، (ت٩١١هـ).

- ط: مطبعة المكتبة الثقافية – بيروت ١٩٧٣م.

- ط: الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة، ١٣٩٤هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

٣- البرهان في علوم القرآن:

الزركشي: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر، (ت ٧٩٤هـ).

- ط٣: دار إحياء الكتب – القاهرة، ١٩٥٧م.

- ط دار التراث – القاهرة ١٩٨٤م، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

٤- تاريخ القرآن:

د/ عبد الصبور شاهين - ط١: دار الفكر – القاهرة ١٩٦٦م.

٥- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب:

الرازي: محمد بن عمر بن حسين القراشي الطبرستاني الشافعي، (ت ٦٠٦هـ) - ط دار الكتب – طهران، د.ت.

٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

ابن عبد البر: النمري الأندلسي، (ت ٤٦٣هـ) - ط الرباط – المغرب ١٩٦٧م، تحقيق: مصطفى ملوى – ومحمد البكري.

٧- جامع البيان عَن تأويل آي القرآن:

الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير، (ت ٣١٠هـ).

- ط٣: دار المعارف – القاهرة ١٩٧١م، تحقيق: محمود وأحمد محمد شاكر.

- ط: بولاق الحلبي – القاهرة ١٩٦٩م.

٨- الجمع الصوتي الأوَّل للقرآن – أو المصحف المرتل –:

د/ لبيب السعيد - ط٢: دار المعارف – القاهرة ١٩٧٨م.

٩- رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات:

د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي - ط نهضة مصر، ١٩٦٠م.

١٠- فتح الباري بشرح صحيح البخاري:

ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي، (ت ٨٥٢هـ) - ط١: نجد – الرياض، ١٩٧٥م = ١٣٩٥هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي والخطيب، مراجعة: عبد العزيز بن باز.

١١- الفصل في الملل والأهواء والنحل:

ابن حزم الظاهري، (ت ٤٥٦هـ) - ط السعودية ١٩٨٢م.

١٢- فضائل القرآن (مطبوع بهامش تفسير ابن كثير):

ابن كثير القرشي (ت ٧٧٤هـ) - ط بيروت ١٩٧٠، بتعليق: محمد رشيد رضا.

١٣- كتاب السبعة في القراءات:

ابن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي، (ت ٣٢٤هـ) - ط٢: دار المعارف – القاهرة ١٩٨٠م، تحقيق: د/ شوقي ضيف.

١٤- المصاحف:

ابن أبي داود: أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث، (ت٣١٦هـ) - ط الرحمانية – القاهرة ١٩٦٢م، تحقيق: آرثر جيفري.

١٥- المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط:

الداني: أبو عمر عثمان بن سعيد، (ت ٤٤٤هـ) - ط مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ١٩٧٨م، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي.

١٦- مناهل العرفان في علوم القرآن:

الزرقاني: محمد بن عبد العظيم، (ت١٣٦٧هـ) - ط إحياء الكتب العربية – القاهرة، د.ت.

١٧- النشر في القراءات العشر:

الجزري: شهاب الدين أبو الخير محمد بن محمد، (ت ٨٣٣هـ) - ط الحلبي – القاهرة ١٩٦٩، تحقيق: علي محمد الضباع.

١٨- نيل الأوطار شرح منتقي الأخيار من أحاديث سيد الأخيار:

الشوكاني: محمد بن علي بن محمد، (ت١٢٥٠هـ) –
ط١: دار الحديث – القاهرة ١٢٩٧هـ.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣
الفصل الأول: جمع القرآن وتدوينه	**٧**
• المبحث الأول: المرحلة الأولى: عهد النبي ﷺ	١٣
• المبحث الثاني: المرحلة الثانية: جمع أبي بكر الصديق رضي الله عنه	٢١
• المبحث الثالث: المرحلة الثالثة في جمع القرآن: جمع عثمان بن عفان رضي الله عنه للقرآن	٣٣
الفصل الثاني: علاقة جمع عثمان بحديث الأحرف السبعة	**٤٥**
• المبحث الأول: الحروف السبعة غير منسوخة وموجودة	٥١
• المبحث الثاني: الرأي المختار عندي وأدلته	٦٣
الخاتمة	٦٨
قائمة المصادر والمراجع	٧٨
فهرس المحتويات	٨٤